المرأة الفقيرة والمجال العام فى المجتمع السعودى

د. نوره المساعد

جامعة الملك عبدالعزيز، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

د. سعاد شديد

باحثة في علم اجتماع المرأة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة البحث في الكيفية التي تتعامل بها المرأة الفقيرة مع تحديات تواجد المرأة في المجال العام، من خلال دراسة أوضاع عشرين سيدة سعودية ذوات دخل محدود جدا ليس لديهن الأدوات التي تضمن لهن سهولة وحرية الحركة في السياق الاجتماعي، في ظل انتمائهن لبيئات تتسم بطبيعة إقصائية للمرأة وتصعب إمكانية تملكها للأدوات التي تساعدها على التحرك بحرية في المجال العام للمجتمع. وقد تم تطبيق مقابلات معمقة مع الإخباريات اللاتي وقع الاختيار عليهن كعينة غرضية قصدية سعينا من خلالها إلى الغور في تفاصيل حياتهن اليومية و سبل تعايشهن مع أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي وجدن أنفسهن في مواجهتها.

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج تؤكد قدرة الإخباريات على خلق فرص سمحت لهن بتجاوز الكثير من العقبات التي حدت من تواجدهن في المجال العام للمجتمع، حيث ابتدعن وسائل مقاومة اتخذت أشكالاً متنوعة على الصعيدين الخاص والعام مما مكنهن من الاستمرار والبقاء وأوجد لهن مساحة من حرية الحركة والتصرف داخل السياق الاجتماعي الذي يعشن فيه.

الكلمات الافتتاحية: فقر المرأة، المرأة في المجال العام، إقصاء المرأة، المرأة السعودية.

Woman's poverty and the Public sphere

This study aimed to examine how poor women deal with the challenges of women presence in the public sphere, by studying the situations of twenty Saudi women with very limited incomes who do not have the tools to guarantee their freedom of movement in the social context. In-depth interviews with the informants chosen as a purposive sample through which we sought to clarify the details of their daily lives and ways of dealing with their difficult economic situation. This study concluded that the informants were able to create opportunities enabled them to overcome many of the obstacles that limit their presence in the public sphere of Saudi society, they created means of resistance that took various forms at the private and public levels, which allowed them to survive in a very rough social context.

Key words: Women's Poverty, Women in the Public Sphere, Women Exclusion, Women in Saudi Arabia.

مشكلة الدراسة

تقليدياً ارتبط تفسير الفقر بالعوز المادي وغياب فرص الحصول على رأس المال، إلا أنه حاليا لا يقتصر على الجانب المادي فقط بل توسع ليشمل الحرمان بجميع اشكاله وأبعاده، فقدان التأثير الاجتماعي والهشاشة التي أصبحت في الدراسات الحالية [1](Wrigley-Asante 2008) جانب لا يتجزأ من الفقر بشكليه الموضوعي والذاتي. في الجانب الموضوعي، تشمل الهشاشة التعرض للمخاطر، الصدمات والضغوط وغياب القدرة على التعامل مع كل هذا دون خسائر قد تشمل فقدان الصحة، بيع مقتنيات أساسية أو سحب الأطفال من المدراس. أما جانبها الذاتي فيقصد به الإحساس بالعجز في مواجهة المخاطر. و ينظر إلى الفقر في هذه الدراسة على أنه حالة من الحرمان الاجتماعي – الاقتصادي يتصف أفرادها بعدم القدرة للوصول إلى حدٍ كافٍ من الاحتياجات المهمة كالمأكل والملبس والسكن العلاج والحركة في المجال العام[2]. مع الإقرار بنسبية الحرمان كمفهوم يختلف تعريفه بحسب السياقات الاجتماعية التي يوجد فيها.

وعليه فإن المرأة الفقيرة في هذه الدراسة تعبر عن فئة اجتماعية من النساء اللواتي يسكنّ المناطق الحضرية في الأحياء السكنية العشوائية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية و الظروف الصحية الملائمة للسكن، وفي الغالب يعمل عائل الأسرة في وظائف بسيطة أو هامشية ولا يتناسب فيها الدخل مع متطلبات الحياة في المدينة.

أما الإقصاء فهو عملية اجتماعية يتم بها تهميش الافراد وعادة ما يصف هذا المصطلح افعال المجتمعات البشرية أو ميولها الصريحة في التخلص من غير المرغوب بهم أو الذين تعتقد أنه لا نفع منهم، حيث ارتبط مفهوم الاقصاء بصفة عامة ببدائية الفكر الانساني. وتطور المفهوم مع تطور عدد من النظريات الطبيعية كالداروينية وكذلك عدد من النظريات الاجتماعية والسياسية كالماركسية.، ويعرف انتوني غيدنز الاقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي بأنه المفهوم الذي يدل على السبل التي تسد المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية[3]

تنظر هذه الدراسة إلى الكيفية التي تتعامل بها المرأة الفقيرة مع واقع إقصاء المرأة عن المجال العام في المجتمع السعودي، من خلال دراسة أوضاع عدد من النساء ذوات دخل محدود في ظل مجتمع يتسم بطبيعة إقصائية للمرأة مما يصعب إمكانية تملكها للأدوات التي تساعدها على التحرك بحرية في المجال العام للمجتمع.

تساؤلات الدراسة

١. كيف تواجه المرأة الفقيرة واقع الفقر في حياتها اليومية؟

٢. كيف تواجه المرأة الفقيرة عقبة الإقصاء الاجتماعي في حياتها اليومية ؟

٣. كيف تتعامل المرأة الفقيرة مع متطلبات الحياة في ظل قيم وتقاليد المجتمع السعودي المرتبطة بالشرف والسمعة؟

أهداف الدراسة

١. التعرف على الكيفية التي تواجه بها المرأة الفقيرة تحديات الفقر في المجتمع السعودي.

٢. التعرف على تأثير الإقصاء الاجتماعي على حياة المرأة الفقيرة وقدرتها على اقتحام المجال العام في السياق الاجتماعي الذي تعيش فيه.

الاطار النظري للدراسة:

إقصاء المرأة:

يشكل المكان قطب أساسي في هندسة العلاقة الاجتماعية بين الجنسين، تكتب المرنيسي (٢٠٠٥)[٤]أن الحياة الجنسية في العالم الإسلامي مجالية. ويعد التوزيع المحكم والدال للمكان بين الأفراد من الجنسين الذين لا ينتمون إلى العائلة نفسها، أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تضمن تنظيم هذه الحياة". ومن هنا يكون اقتصار دور المرأة على المجال الخاص وتقييد خروج المرأة إلى الشارع كمكان عام برفقة محرم أو بالحجاب أو حتى منعها من الخروج ما هي إلا عادات وقيم ثقافية لتنظيم تحرك المرأة في المجال العام.

وتصف بعض الأدبيات اقصاء المرأة (Ann Chamberlain 2006[٥]) على أنه القيمة التي تبنتها المجتمعات الحضرية لحماية حياة وسمعة المرأة من الاستغلال. فالمجتمعات البدوية والريفية لا تفرض فصل صارم بين الجنسين وذلك لحاجة هذه المجتمعات لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية جعلها تتجه لوضع قوانين صارمة للتعامل بين الجنسين كما حدت من التقاء وتعامل المرأة مع الغرباء، في حين اتجهت االمجتمعات الحضرية إلى حماية المرأة والمحافظة عليها بتبنيها لمفهوم الشرف كشكل نهائي لحماية المرأة من إي إيذاء خارجي بإقصائها وإبعادها عن الحياة العامة.

في حين تتفق الدراسات (Antoun 1986[٦], Dodd 1973[٧]) التي تناقش المجتمعات العربية على أهمية الأسرة لهذه المجتمعات، ويعد سلوك المرأة محوراً أساسياً للعلاقات والتراتبية داخل الأسرة العربية. فبناء الأسرة وتحضر المجتمعات واتجاهها نحو المدن بعلاقاتها القائمة على التعددية والمصالح الاقتصادية لم تشكل كما قد يعتقد تحديا للقيم المحيطة بسلوك المرأة، فما زالت الأسرة والمجتمع قادرين على الحفاظ على القواعد المنظمة للتفاعل بين الجنسين عن طريق إقصاء النساء عن الحياة العامة وخضوعها لرقابة كاملة في تحركاتها.

تقدم أبو لغد (١٩٦١)[٨] تصوراً للمجتمعات العربية ممثلاً في دراسة عن مصر كمجتمع متحضر يسمح في ظاهرة للأفراد بحرية الحركة والتصرف إلى مجتمع لم يتخلى عن حقه في ممارسة رقابة على سلوك أفراده عن طريق تقسيم هذا المجتمع الكبير إلى مجتمعات محلية صغيرة، وبالتالي يصبح تنظيم المدن في المجتمعات العربية متأصل في الثقافة. فالثقافة التقليدية استطاعت مع الوقت التكيف مع تغيرات الحياة وحركات التحضر والتمدن عن طريق تقسيم جموع الأفراد سكان المدينة إلى مجتمعات محلية متكاملة ويصبح التعامل والتعايش للأفراد ليس مع المدينة ككل ولكن مع هذه المجتمعات المحلية المكتفية ذاتيا، ومتى ما تم تشكيل مجتمعات يصغر حجمها نسبياً ذات

علاقات مباشرة وشخصية تم اشباع متطلبات المجتمع الأكبر لأفراد منشغلين بالسمعة والشرف بالدرجة الأولى. لذلك يرى دود (Dodd 1973) أن التحضر بحد ذاته قد يكون له تأثير محدود جدا على مفاهيم المجتمعات العربية بشكل عام والشرف بصفة خاصة. فحجاب المرأة هو عادة وممارسة حضرية وليست بدوية أو ريفية، هو ممارسة تسمح بالحفاظ على مسافة بين المرأة والرجل الغريب حين يصبح لا مفر من الاحتكاك والتعامل المباشر.

يربط دود (Dodd 1973) بين مفهوم الشرف وارتفاع نسبة المواليد، وذلك لأن مفهوم الشرف يفرض مجموعة من الممارسات والمعايير مثل الزواج المبكر للمرأة، خيارات محدودة في التعليم، تحريم لبعض الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة وتقييد لحركة المرأة وحرية تنقلها. إن مفهوم الشرف هو ما يبرر تقارب حجم الأسرة في المدينة مع الأسرة في الريف أو البادية. وأي اختلاف في حجم وبنية الأسرة يمكن تفسيره على ضوء مفهومي الشرف والسمعة كما يناقش دود (Dodd 1973). وبالتالي يمكن القول بانه كلما تقلصت الممارسات المفروضة على المرأة حماية للشرف والسمعة كلما تقلص حجم الأسرة العربية وزادت الفرص التعليمية والوظيفية التي يتيحها المجتمع للمرأة، في المقابل ترى الصويغ (١٩٨٩)[٩] ان حياة المرأة في المجتمع السعودي من حيث بنية الأسرة ونوع الزواج والفرص المتاحة لها في التعليم تتأثر بشكل مباشر بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. أما فرص العمل والمهن والوظائف التي يمكن أن تقوم بها المرأة السعودية تخضع للقيم والممارسات التقليدية التي تلعب دور كبير فيها وفي بقاء نسبة مشاركة المرأة في الحياة العملية محدودة. وتكمن المفارقة في ان تحرر التعليم من قبضة الثقافة ونظرتها للمرأة وقيم السمعة والشرف قد يرجع في مجتمع كالسعودية إلى غياب الاختلاط عن التعليم بدرجة كبيرة.

وحول قوة القيم الثقافية العربية المرتبطة بسلوك المرأة يرى انتون (Antoun 1968) أن قيم العفة والسمعة والشرف من أكثر القيم انتشارا في المجتمعات العربية التقليدية حيث يتوقع من المرأة ملازمة البيت والابتعاد عن المجال العام.

ليس هناك من شك بأن معظم الدراسات الكلاسيكية الغربية تناقش الحجاب وإقصاء المرأة كممارسات لقيم وتعاليم اسلامية، انتون على سبيل المثال (Antoun 1969) يرى بأن كل ما يحيط بسلوك المرأة وحركتها من ضوابط وقيود ما هي إلا آلية لتطبيق المعتقدات والأفكار على الممارسات، أو بمعنى أخر موائمة القيم الاسلامية مع الظروف والمعطيات المحلية. وعلى العكس من النظرة الغربية لتفسير واقع المرأة العربية تناقش صالح (١٩٧٠)[١٠] بأن إقصاء النساء هي عادة يمكن تتبع أصولها لما قبل الإسلام، حيث أُبعدت النساء عن الحياة العامة في كل من الحضارة الفارسية والحضارة البيزنطية للتمييز بين المرأة الحرة والمرأة الجارية التي تخضع لنظرات العامة الفاحصة في سوق الجواري. وبالتالي غطاء الوجه والإقصاء كممارسات تقوم بها المرأة المسلمة ليست من الإسلام ولكن ممارسات تبناها أوائل المسلمين كنوع من الاحتياطات الاضافية لحماية المرأة في مجتمع الجزيرة العربية القديم. ولكن لا بد من الاعتراف بأن لباس المرأة في المجتمع العربي اليوم هو انعكاس لمستوى تدين، انتماءات سياسية، تشريعات حكومية وفتاوى دينية.

تنظر دراسات غربية أخرى لإقصاء المرأة كموروث اجتماعي يستمد أصوله من الثقافة بشكل أساسي وليس من الدين، وهذه الدراسات هي التي تناولت وضع المرأة في شبة القارة الهندية حيث تكاد تتقلص الفوارق بين وضع النساء باختلاف الديانات التي تعتنقها مجتمعات شبة القارة الهندية. في دراسة منديلبوم (Mandelbaum 1988)[١١] عن مجموعة المعايير الثقافية التي تقصي المرأة أو تخفيها تحت رداء حمايةً لسمعة العائلة في كل من الهند، بنغلادش والباكستان، ينظر منديلبوم (Mandelbaum 1988)

للبوردا على انها سلوك رمزي لحماية المرأة من الإيذاء الذي قد يوقعه عليها الرجال خارج أسوار البيت الأمنه. ارتداء البوردا بين النساء الهندوسيات بشكل خاص يشكل بنية العلاقات بين الرجال والنساء ويحد من الخطر الذي يمكن انتُلحقه النساء للبناء التراتبي للأسرة.

يمكن القول أن الأوضاع الاجتماعية التي تسمح بمرونة نسبية لحركة المرأة هي تلك التي تحتاج لمشاركة المرأة الاقتصادية، ومن هنا يمكن أيضا القول أن المجتمعات الريفية والبدوية أكثر تقبل لوجود المرأة خارج أسوار البيت، وبين الأسر الريفية التي تفتقر لملكية زراعية أكثر من الأسر التي تتمتع بملكية زراعية. ترى هنكوينت (Henquinet 2007)[١٢] علاقة تبادلية بين الأيديولوجية والظروف المعيشية والمعطيات المادية، ولذلك أقصاء المرأة ليست ممارسة لأسر المدينة أو الأسر ذات الأوضاع الاقتصادية المرتفعة، وإنما هو أيضا ممارسة ريفية لوسم الطبقة الاجتماعية والهوية والمكانة الدينية للأسرة.

وجدت كل من كولز وماك (Coles and Mack 1991)[١٣] في دراستهما على بعض قرى نيجيريا بأن الحاجة لعمل المرأة في الأراضي الزراعية يقلص من ممارسات إقصاء المرأة إن لم يكن يلغيها تماما. كذلك هي الأوضاع المعيشية والمناطق السكنية للنساء الفقيرات في المراكز الحضرية التي تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تتمتع النساءبحياة معزولة عن الأخرين حيث تتقاسم الأسر السكن مع غرباء في مجمعات سكنية ضيقة ويتنقلن خارج المنزل للبحث عن مصدر للرزق. في المقابل وجدت كولز وماك (Coles and Mack 1991) أن عزلة نساء الطبقة المتوسطة ونساء التجار والمهنيين هي مؤشر على قدرة الرجل على توفير احتياجات أسرته دون الحاجة إلى عمل المرأة، وبالتالي يكون عزل النساء هو الفاصل بين الأسر المقتدرة مادياً والأسر الفقيرة. في ريف المغرب كذلك (Mernissi 2003)[١٤]تكون العزلة وسم للنساء المتزوجات من رجال أغنياءً. وبالتالي ليست الأوضاع المعيشية للأسرة التي تحدد بقاء النساء داخل أسوار البيت أو تنقلها خارجه، إنما أيضا السمعة والمكانة الاجتماعية التي تسعى لها بعض الأسر.

يعتبر بابنك عزلة النساء هي رفاهية (Papanek 1971)[١٥]فهي ليست من سمات الأسر الفقيرة، وإنما مؤشر لمكانة الأسرة ولذلك قد تأخذ أشكالاً أكثر صرامة بين اسر الطبقة المتوسطة المتدنية التي هي بحاجة للدخل الإضافي الذي قد يوفره عمل المرأة من الأسر الغنية، خاصة أسر الطبقة المتوسطة المتدنية التي لم يمضي وقت طويل على اكتسابها هذه المكانة.

تطرح دراسة أخرى لبابنك (Papanek 1973)[١٦] عن نظام الفصل النوعي المتمثل في مفهومي: عالم منفصل ومحمية رمزية، وجهة النظر المتمثلة في أن العلاقة بين عزل المرأة والطبقة الاجتماعية هي علاقة رغم أهميتها لم تحضي باهتمام كافي من الباحثين. فعلى سبيل المثال، عزل النساء وما يترتب عليه من صعوبة الحصول على عمل خارج المنزل هو سمه لأسر الطبقة المتوسطة المتدنية في المراكز الحضرية أو مدن جنوب أسيا، في حين أسر الطبقة الغنية المتحضرة رغم قدرتها على تحمل تبعات عزلة النساء أكثر تحررا منها بسبب التأثير المتزايد لاحتكاكهم بنمط الحياة الغربية والتعليم.

هناك مستويين من العزلة تتعامل معها المرأة في مجتمعات جنوب آسيا: فصل مادي للمساحة المعيشية وغطاء جسد المرأة ووجهها، ونفس المستويات تنطبق أيضا على المجتمعات العربية. لهذه المستويات كما ترى بابنك (papanek 1973) تأثيرات نفسية ومادية على حركة المرأة وتنقلها. وأي اختلافات في تطبيق أحدهما أو كلاهما يعكس اختلافاً في تعامل الطبقات الاجتماعية مع إقصاء المرأة.

حيث تمثل العباءة أو البوردا المستوى الثاني من الإقصاء، حيث تسمح للمرأة بالخروج من العزلة والتحرك ولكن بنفس القواعد التي تحدد حركتها داخل المنزل. العباءة هي رمز اجتماعي ظاهر عن طبقتها الاجتماعية، التزامها الديني وأصولها الحضرية. كلما زاد سعر

العباءة وأناقتها كلما تحدد بها المستوى الاجتماعي للمرأة. تعكس العباءة وغطاء الوجه كما ترى بابنك (Papanek 1973) رمزية لعلاقات معقدة بين الجنسين بإشارات ولغة جسد، وتحدد المرأة والدور الذي تقوم به كيفية استقبال الآخرين لهذا الرداء.

تشير بت ريفرز (Pitt-rivers 1965)[١٧] أن هناك فئتين من الناس يستطيعون التحرر من قيود مفهومي الشرف والسمعة، هما الأغنياء ومن ليس لهم شرف، إذ يتحرر من ليس لهم شرف لأن مهما بلغت أفعالهم فليس لهم شرف يُسلب منهم، في حين يمتلك الأغنياء الأدوات التي تساعدهم على الدفاع عن شرفهم في عيون الأخرين، وأيضا لأنه وبشكل ما يخضعون لنظام قيمي يختلف عن غيرهم من الجماعات والطبقات الاجتماعية.

يرى كلاً من نيكي وبيك (Nikki and Beck 1978)[١٨] أن الأغنياء لديهم قدرة على حماية الشرف أكثر من الفقراء، فنساء الطبقة الغنية يقضون معظم وقتهم داخل بيوتهم، في حين أن نساء الطبقة الفقيرة ونساء الريف يقضون جزء كبير من يومهم في المجال العام، هذا بالإضافة لصغر حجم منازلهم فليس هناك مساحة معيشية كافية تحميهم عن عيون الزائرين.

يعد الشرف من القيم الثقافية المهمة في المجتمع السعودي لجميع الطبقات الاجتماعية، ولكن معانيه تختلف باختلاف الطبقات، ويرجع الاختلاف بين الطبقات كما حددها ديفس (Davis 1977)[١٩] إلى عاملين أساسيين: النميمة بين الأقران والرأي العام، حيث تملك الطبقة المتوسطة والطبقة الغنية القدرة على ضبط رأي الأخرين فيهم وذلك لقدرتهم على السيطرة على ما يعرفه الأخرون عنهم، فمن الطبيعي لهم أن يعيشوا في أحياء بدون إقامة أي علاقات مع جيرانهم، وحيث أن السمعة ترتبط بدرجة كبيرة بعدم معرفة الأخرين بالأسرة تصبح الأسر القادرة على بقاء أمورهم الخاصة بينها دون أن يسمع بها أحد أسر ذات سمعة جيدة. والعكس تماماً بين الأسر الفقيرة التي تعيش في بيوت تضيق بعدد أفرادها، متقاربة لبعضها البعض يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تسيطر على ما يعرفه الأخرون عنها.

فقر المرأة:

الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، يتداخل في تكوينها عوامل اقتصادية، وديموغرافية واجتماعية ثقافية، فعدم المساواة والتحيزات النوعية تلعب دوراً أساسيا في توزيع وتقسيم الموارد بين الرجال والنساء، ولذلك تعتبر الكثير من الدراسات النسوية (Wrigley-Asante 2008)[٢٠] (Chant 2007)[٢١] الأوضاع الاجتماعية والثقافية مثل التقاليد الأبوية ضمن العوامل الرئيسية المؤثرة في ضعف الإمكانيات الاقتصادية للمرأة، حيث يعمل البناء الأبوي على جميع المستويات الرسمية واللارسمية على تحديد المرأة في مكانة أقل من مكانة الرجل ومعتمدة اقتصاديا عليه (Skalli 2001)[٢٢]، فالثقافة الأبوية إلى جانب التحيزات النوعية حرمت النساء من فرص تعليم وعمل متساوية مع الرجال، كما حرمتهم أيضا من معاملة متساوية في الوصول إلى الخدمات الصحية والسكنية والمساعدات الاجتماعية.

وبالتالي الفقر ليس ظاهرة متغيرة متعددة الأبعاد فقط وإنما أيضا ظاهرة نوعية، ليس فقط لكون نسبة النساء اللاتي يعشن تجربة الفقر تفوق نسبة الرجال ولكن لأن خبرة النساء مع الفقر تختلف عن خبرة الرجال.

اعتمدت بعض الدراسات التقليدية للفقرعلى اعتبار أن موارد الأسرة تقسم بالتساوي بين أعضائها، ولكن في حقيقة الأمر يمكن لشخص ما أن يعاني من الفقر رغم كونه ينتسب لعائلة مقتدره وخصوصا النساء، كما تناقش روسبيني (Ruspini 2001)[٢٣] أن

للأسرة اساليبها لحماية أفرادها من الوقوع في الفقر، وهي مصدر مهم وفعال لدعم ومساندة أفرادها من الأطفال والنساء وكبار السن، ولكن من جانب أخر قد يكون هناك صراع وتنافس داخل الأسرة وبين أعضائها، مصالح متعارضة وعلاقات قوة وسلطة متفاوتة وتقسيم عمل، فالأسرة مؤسسة طبقية، لصاحب المال رؤيته في كيفية توزيع واستخدام هذا المال.

تكشف دراسات إدارة المال داخل الأسرة وبين الزوجين تحديدا (Pahl 1989)[٢٤] عن الكثير من الشك حول سيادة آلية للتعامل مع دخل الأسرة بين الزوجين تقوم على التساوي، وحيث أن هناك نماذج متعددة لإدارة المال داخل الأسرة، يظهر أنه في الحالات التي يكون الرجل هو صاحب المال يكون توجهه نحو توفير احتياجاته أكثر من توجهه نحو توفير احتياجات الزوجة، وبالتالي فأفراد الأسرة الواحدة لا تتساوى فرصهم في موارد الأسرة مقارنة بالرجال الذين يميلون لأن يكونوا المستهلكين المحظوظين.

استخدام دخل الأسرة كمعيار لقياس فقرها يخفي الضعف والعجز الاقتصادي الذي تعيشه المرأة، فالأسرة في حالات العوز والشدة تستثمر طاقاتها في تجميع موارد متعددة للدخل والنساء تحديدا. فالمرأة تضيف حجم كبير من العمل الغير رسمي كوسيلة للتكيف مع الحاجة ولزيادة دخل الأسرة. ورغم ذلك تناقش (Millar 1999)[٢٥] إذا كان الرجل هو صاحب الدخل المتدني فأن فرصه في إبعاد أسرته عن دائرة الفقر أعلى من فرص المرأة ذات الدخل المتدني، ومن تنجح من النساء في حماية أسرهن من الفقر فإن ذلك لن يكون في ظل غياب دعم رسمي حكومي.

لقد نهجت معظم دراسات الفقر في المجتمعات النامية على استخدام المنزل كوحدة لتحليل الفقر، فأي تحليل بين الجنسين اعتمدته هذه الدراسات هو في العادة للتمييز بين المنزل الذي يعوله رجل والمنزل الذي تعوله امرأة، في حين أن ديري واخريات (Deere, Alvarado and Twyman 2012)[٢٦] يطرحن التساؤل حول مناسبة إعالة المنزل كمؤشر لدراسة الاختلاف النوعي في الفقر، وتناقش ديري وأخريات (Deere, Alvarado and Twyman 2012) ان إعالة المنزل متغير غير مرضي لقياس الفقر والسبب أنه يقلص الاختلاف النوعي لجنس العائل للمنزل، كما انه لا يسمح بتحليل الوضع المعيشي للمرأة داخل المنزل الذي يعيش فيه الزوجين، ولذلك تعتبر بوفنتش وراوو غوبتا (Buvinic and Rao Gupta 1997)[٢٧] أن تركيز البرامج الحكومية وبرامج مؤسسات المجتمع المدني على النساء العائلات في المجتمعات النامية للقضاء على الفقر مثير للجدل وينقصه الأدلة والبراهين المؤشرة على فاعلية هذا المدخل للقضاء على الفقر بين النساء.

هناك أسباب متعددة لاهتمام دراسات الفقر بالنساء العائلات[٢٨]، أولا: أن المنزل الذي تعوله إمراه يكون في الغالب نسبة الغير عاملين والمعتمدين اقتصاديا على الأخرين أعلى من نسبة العاملين والمستقلين اقتصاديا. ثانيا: عندما تكون المرأة هي العائلة فهذا يعني دخل أقل للأسرة خاصة وإن النساء يشكلن نسب اعلى في البطالة، نسب أعلى في الأجور المتدنية ونسب أقل في الملكية سواء لرأس المال أو العقار. ثالثا: لا يمكن إلحاق أسباب فقر النساء العائلات ببناء الأسرة فقط (من يعول الأسرة) أو بمحدودية فرص العمل فقط، ولكن دمج العاملين يزيد من فرص واحتمالية خبرة الأسرة مع الفقر والضغوط والهشاشة. وذلك لأنالتمايز الثقافي للأدوار المتوقعة من الجنسين تفرض على المرأة المعيلة القيامإلى جانب عملها خارج المنزل بمسئوليات وأدوار متعددة داخل المنزل مقارنة بالرجل المعيل، كما أنها أكثر عرضة للتمييز في سوق العمل مما يجعل خياراتها ليس الأفضل لها أو لأسرتها.

كيف يقاس فقر النساء؟ يعد هذا السؤال أحد الأسئلة المحورية التي تهتم بها دراسات تأنيث الفقر، أو كيف تتغير تجربة النساء على مر الوقت موضوع تناولته بعض النسويات بالدراسة والتحليل.

تناقش روسبيني (Ruspini 2001)[٢٩] أن الافراد ينتقلوا بين أشكال مختلفة من الأسر والمنازل خلال حياتها، ويلعبون أدوار مختلفة داخل هذه المنازل، فإذا كان تدني الدخل كما تقول روسبيني (Ruspini 2001)[٣٠] يعني أن الشخص لا يستطيع البقاء دون الاعتماد على شخص أخر، في حال تغيرت ظروف الحياة.

فالطلاق على سبيل المثال سوف يأخذ المرأة مباشرة إلى الفقر خاصة عندما يكون لديها اطفال يعتمدون عليها اقتصاديا، ولذلك فالوقت يشكل عامل أساسي في تحليل الفقر، فالفقر قد يكون حالة معيشية مستمرة لبعض الناس ولكنها أيضا مؤقتة عند الكثيرين. والمرأة أكثر عرضة من الرجل للتغيرات التي تحدث على المستوى المعيشي وتلك التي تحدث على مستوى سوق العمل، فالظروف المعيشية للمرأة تتغير بعدم الزواج أو بزيادة نسبة الطلاق، كذلك سوق العمل وخاصة في المجتمعات العربية التي تعاني من تدني عام في نسب النساء العاملات[٣١] ومحدودية الفرص الوظيفية المتاحة لهن،وبالتالي فالمرأة المطلقة والأرملة أكثر عرضة للوقوع في الفقر من الرجل في حالة الطلاق أو الترمل.

تعتبر الهجرة الداخلية المصحوبة بتدني في مستوى التعليم والقدرات الضرورية لسوق العمل من المميزات الأساسية للفقر في المدن، حيث يكتب أميس (Amis 1995)[٣٢] أن ما يميز الفقر في المدن ليس التحضر وإنما سوق العمل، ولذلك فالأسر التي تفتقد إلى دخل نقدي هي الأكثر فقرا في المدن خاصة على ضوء ارتفاع الاحتياجات المعيشية والخدمات. وبالتالي فكلما زاد اعتماد الأسرة على النقد كلما شكل غيابة درجة ومستوى الفقر الذي تعانيه الأسرة، ولذلك يعتبر أميس (Amis 1995)[٣٣] سوق العمل نقطة الانطلاق لفهم وتحليل الفقر في المدينة، وعن أهمية سمات الفقر الأخرى مثل إنخفاض مستوى التعليم، القيود الاجتماعية والثقافية، بناء وشكل الأسرة وإعتلال الصحة يرى أميس (Amis 1995[٣٤]) بأن أهميتها في مدى ارتباطها بتقييد فرص الفرد في سوق العمل.

هناك الكثير من الأسباب التي تقف خلف إقصاء المرأة من التعليم على مستوى المدينة والريف معاً، فإنخفاض موارد الأسرة، الأعباء المنزلية التي تكلف بها الفتيات في الأسرة العربية وفي الريف تحديدا، غياب وسائل المواصلات والتنقل خصوصا في المدن والثقافة الأبوية تلك التي مازالت تعطي أولوية لتعليم الأبناء الذكور أو تسعى لتزويج الفتيات في سن مبكرة جميعها تساهم في تحديد فرص المرأة في سوق العمل،

تناقش سكالي (Skalli 2001)[٣٥] في دراستها عن فقر النساء في المغرب و أيميس عن الهند (Amis 1995) أن لإنخفاض فرص التعليم والمهارات الوظيفية تأثير مباشر على نموذج حصر النساء في سوق العمل القائم على إنخفاض الأجور والإستغلال، فحتى رغم ارتفاع نسبة حجم مشاركة المرأة في سوق العمل إلا أن ذلك لم يصاحبة ارتفاع في نسبة نوعية الأعمال التي تساهم فيها المرأة وخصوصا تلك الأعمال التي تتساوى أجورها مع الرجل. فالمرأة في المغرب تشكل النسبة الأكبر في عمالة مصانع الملابس والأغذية لكونها أعمال لا تتطلب مهارات، رخيصة وغير منظمة. ورغم أن طبيعة سوق العمل قد تتغير وتختلف من مجتمع لأخر إلا انه من الصعب كما يرى أميس (Amis 1995)[٣٦] تخيل واقع معيشي حيث لا يكون لسوق العمل ومستوى الدخل تأثير على الفقر.

يعيش الرجال والنساء تجربة مختلفة مع الفقر في المدن، وذلك بسبب الضغوط والفرص المحدودة المتاحة للنساء، وأي تحليل لواقع واتجاهات الفقر في المدن لابد من اعتبار الاختلافات النوعية واللامساواة بين الجنسين. بشكل عام وكما ترى ماسيكا وأخريات (Masika and others 1997)[٣٧] هناك اتجاهين اساسيين في سوق العمل: تأنيث سوق العمل، وغياب القوانين المنظمة للأعمال العرضية الموقته في سوق العمل. ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل يمكن إلحاقه جزئيا بارتفاع الطلب على العمالة النسوية في

المصانع وفي جزءه الأخر إلى سياسات التكيف المنزلي خلال فترات الركود الاقتصادي، ورغم أن لمشاركة المرأة في سوق العمل تأثير إيجابي ومحوري على رفاهية وبقاء الأسرة في المدينة إلا أن أهم ما يميز هذه المشاركة هو إنخفاض أجورها وأفتقارها للأمان الوظيفي.

الاجراءات المنهجية للدراسة

تعد الدراسة من الدراسات الوصفية المتعمقة المعتمدة على دراسة الحالة والحالة فى هذه الدراسة هى الاخبارية التى تمثل عينة غرضية لاجراء المقابلات المتعمقة لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها.

الإخباريات

تم الاستعانة بعشرين إخبارية من السيدات السعوديات تراوحت أعمارهن بين السابعة والعشرين والستين عاماً، مثلن عينة غرضية Purposive Sample لإجراء المقابلات معهن، تم الحرص على أن يكن ممثلات لأوضاع النساء الفقيرات السعوديات، مطلقة، أرملة، مهجورة، إضافة إلى سيدات متزوجات ولايكفي الدخل المادي لأزواجهن في توفير متطلبات الحياة الأساسية، إضافة إلى التنوع المكاني وتنوع الأصول الأسرية، عدا عن قابلية الإخبارية للتحدث عن موضوع لا يخلو من الحساسية كموضوع الفقر. وقد اعتمدنا خلال المقابلات على دليل أسئلة مفتاحية تتعلق بأوضاع الإخباريات و تفاصيل حياتهن وطرق تعاملهن مع ظروف الفقر وواقع الإقصاء الاجتماعي. نعرض فيما يلي أهم المحاور التي خلصنا إليها والتي

مناقشة نتائج الدراسة:

التفاوض على السلطة : قيم الفقراء في المدينة

يبدو حضور الاخباريات قوياً في كل تفاصيل الحياة اليومية لأسرهن، فكونهن يضطلعن بمهمة تدبير الحياة اليومية يحتم عليهن أن يتخذن قرارات ذات تأثير مصيري على حياة الأسرة في الكثير من الأحيان. مما يمكن من القول أن الحياة في ظل الفقر قد ساهمت في إعادة تشكيل علاقات القوة المبنية على أساس جندري في إطار المنزل في العديد من الحالات، بصورة جعلتها تميل لصالح حصول المرأة على المزيد من المرونة والقدرة على الحركة التي أتاحت لها المساهمة الفعالة في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تتعرض لها الأسرة في ظل غياب الرجل فعلياً أومجازياً عن تفاصيل حياة الأسرة. إن حياة الفقر وعلى الرغم من كونها رسخت الأدوار التقليدية وعدم المساواة وعرضت المرأة لمواطن ضعف جديدة بحيث أصبحت تتحمل عبء الفقر على الرغم من أميتها وبطالتها عن العمل الذي تستطيع بموجبه توفير إحتياجات أسرتها، إلا أنها أتاحت لها فرصاً ربما تكون في الكثير من الأحيان غير متاحة للنساء من الطبقة المتوسطة على سبيل المثال.

إن تشكيكاً في جمود أطروحة التبعية والخضوع من قبل المرأة مقابل توفير المال من قبل الرجل في الأوساط الفقيرة على وجه الخصوص، ليس الهدف منه تقديم صورة تتسم بالإيجابية حول أوضاع النساء الفقيرات أوالتقليل من واقع المعاناة في حياتهن، كما لا يهدف إلى الترويج لحياة المرأة الفقيرة على أنها الحياة المناسبة لحصول المرأة على مساحة من الحرية، أوالقول بأن الفقر هوالبيئة المثالية لإتاحة المزيد من الفرص أمام المرأة مما يسمح بإعادة تشكيل علاقات السلطة المبنية على أساس جندري والتي تعتبر إحدى السمات الأساسية

للعائلة العربية، إلا أن شواهداً لا يمكن إغفالها تشير إلى أنه وعلى الرغم من أن بعض الحالات قد حصلن على نوع من الاستقلال بسبب الغياب التام للرجل عن حياتها وحياة أسرتها، مما أدى إلى ما يمكن أن يطلق عليه توزيعاً جديداً للأدوار ساهم في تحمل المرأة مسؤولية الفقر وزاد من معاناتها؛ إلا أن هناك حالات قد تمكنت وعلى الرغم من وجود الرجل من أن تحقق تغييراً في ميزان القوى وتوزيع السلطة داخل المنزل.

لقد وردت كلمة الشرف والعيب في حديث العديد من الاخباريات على اعتباره أغلى ما تبقى لهن في حياتهن الصعبة، فالتخلي عنه يفقدهن قوة السمعة الطيبة التي يحافظن عليها أمام أنفسهن وأمام مجتمع الجيرة، حيث ارتبط هذا المفهوم بالجدل والتفاوض المستمر فيما يمكن أن يكون "شريف" و" عفيف" وما هو عكس ذلك، حيث تدور حياة المرأة الفقيرة حول الحصول على قوت اليوم وسد رمق الحاجة، وحول النضال القيمي الذي تخوضه لتحكم على ما يجوز ولا يجوز من التصرفات أو عروض العمل أو طلبات الزواج.

فقد رفضت احدى الاخباريات تزويج إبنتها من جارهم البالغ من العمر ٦٥ عاماً والذي كرر محاولات خطبتها عدة مرات، وذلك على الرغم من موافقة زوجها، ومحاولته إقناع إبنته بالموافقة، وبالرغم من موافقة الفتاة، إلا ان والدتها تمكنت من الوقوف في وجه هذا الزواج الذي تراه منافي للشرف، بأن تتزوج ابنتها الشابة من رجل مسن يستغل ضيق حالهم، حيث قدمت الاخبارية لزوجها والد الفتاة معلومات غير صحيحة من حديث أخت الرجل المسن، فالاخبارية استطاعت اقناع زوجها برفض الرجل المسن، مستعينة بالمقاومة بالحيلة والكذب واعتمدت فيها على النزعة القبلية لدى زوجها، حيث اختلقت قصة أن اخت العريس ذكرت لها (أن يحمدوا الله انهم رضوا فيهم) مما جعل الزوج يغضب ويرفض الزواج.

في حين رفضت احدى الاخباريات عمل إبنتها كمرافقة لإبنة إحدى الأسر الميسورة التي تعاني من مرض مزمن أعاقها عن الحركة تماماً على الرغم من موافقة والدها الذي أصر على موافقته وقام بتهديد الاخبارية بالطلاق إن لم توافق على هذه الفرصة الذهبية بالنسبة له. وكانت أسرة الفتاة المريضة ترغب في أن تحضر لها مرافقة تلازمها في الفترة الصباحية وهي أكثر الفترات نشاطاً بالنسبة للفتاة المريضة والتي تحتاج فيها إلى من يقوم بمساعدتها اثناء جلسات العلاج مقابل ٢٠٠٠ ريال في الشهر مع توفير المواصلات، وواجهت الاخبارية زوجها برفضها بأن قالت له هل اصبحت "ديوث" ؟، "إيش تقول للناس لا شافوا سيارة فارهة توقف كل يوم على بابك وتاخذ بنتك"

وهنا يظهر التزام الاخبارية بالقوانين الاجتماعية والدينية ومحافظتها على شرف ابنتها وسمعة الأسرة، كرد فعل على تقلص دور السلطة الأبوية في مرحلة الأزمة التي كان من الممكن أن تتيح لابنتها العمل. وتأتي مقاومة الاخبارية لفكرة عمل ابنتها كمواجهة لحياة المدينة التي قد تفرض عليها وهي الغريبة عنها ظروف عمل تجعلها في مرتبة اجتماعية أدنى في محيط الجيرة المتواضع، حيث البيوت المتلاصقة التي يسكنها أغلب المهاجرين من الريف والبادية من محدودي الدخل أو الفقراء.

في حين يقود الوعي بالفقر وقلة الموارد والدخل احدى الاخباريات أن ترفض رغبة زوجها بانجاب المزيد من الابناء واعلان رغبتها في استخدام مانع للحمل، ومع رفض الزوج إلا أنها تمكنت من تنفيذ رغبتها بالاستعانة بأم زوجها، فسلطة الزوج على زوجته يتم تقويضها في حال وجود تحالف نسائي خصوصاً اذا ما كان متمثلا في شخصية أم الزوج بما لها من حق على ابنها في تنفيذ أوامرها ورغباتها.

يلقي الفقر بالحمل الأكبر على المرأة، فتصبح المسؤولة عن التصرف بالقليل المتاح لها، وهوما يضعها في مواجهة أبنائها الذين تتزايد متطلباتهم يوماً بعد يوم، فأبناء الفقيرات على عكس الكثيرات منهن نشأوا في المدينة، حيث تغلبت ثقافة الاستهلاك على مظاهر الحياة فيها، وإنتشرت الأسواق التجارية الكبرى المعروفة بالمولات التي تعرض البضائع المختلفة بطرق جذابة، وتنوعت وسائل الترفيه، وإنتشرت مطاعم الوجبات السريعة، وتغيرت الأذواق، وساهم الإعلان عن البضائع في وسائل الإعلام المختلفة بالتعريف عن السلع، وإتجه المجتمع على إختلاف شرائحه الإجتماعية نحوالإستهلاك كدلالة على المكانة الاجتماعية، مما يضعهم في مواجهة إغراء الحصول على ما يجدون الكثير من أصدقائهم وأقربائهم يحصلون عليه بدون عناء، أوبدون سماع النصائح والحكم التي تلقيها عليهم أمهاتهم والتي تحثهم فيها على القناعة والصبر وإنتظار الفرج، مما ساهم في أن يلقي الأبناء باللوم على أمهاتهم لأسباب تتنوع ما بين لوم على الزواج برجل فقير، أواللوم على عدم توفير المتطلبات، أوعلى عدم العدالة في توزيع المال، أوعلى إنجاب المزيد من الأبناء الذين تضيق بهم المنازل وتقل بسببهم كفاية الموارد.

تتفق الاخباريات على أنه بالرغم من صعوبة أحوالهن الا أنهن يقمن بتوفير بعض الكماليات لأبنائهن وبناتهن، ويبررن ذلك بالخوف عليهن من استغلال حاجتهن، حيث تشير احدى الاخباريات أنها تحرص على توفير احتياجات ابنتها من ادوات مكتبية أو هاتف متنقل فهي تخشى أن يقودها الحرمان لمحاولة البحث عن مصدر آخر، كأن تتعرف على شاب يوفر لها احتياجاتها ويعبث بشرفها.

علاقات الجيرة ووصمة العوز:

تشكل الجيرة مصدراً مهما من مصادر المساعدات اليومية العاجلة، مادياً ومعنوياً ومعرفياً أيضاً، حيث تلجأ الإخباريات لجاراتهن في أحوال كثيرة وبشكل يومي، وبالأخص عند الطلبات البسيطة كبعض الأغذية أو مبالغ قليلة من المال أو بعض الأدوات المنزلية كأواني الطبخ، كما أنهن يشكلن متنفساً حيث تقوم الإخباريات بتفريغ جزء من العبء النفسي للفقر لجاراتهن القريبات منهن والتي تجمعهن معهن علاقات صداقة، مما يساهم في تعزيز التوازن النفسي لديهن. ويعتبرالجيران أيضاً مصدراً من مصادر المعلومات يستفاد منه في معرفة جهات الدعم وإجراءات الحصول عليه، عدا عن معرفة أماكن السلع المخفضة ورخيصة الثمن، فضلاً عن المساعدة في عملية المواصلات التي تشكل عائقاً مهماً يقلل من إمكانية الوصول لمصادر الدعم، فعبارات مثل: "قالت لي جارتي"، "وصلني ولد جيراننا"، "طلبت من جارتي"، "إشتكيت لجاراتي" و "وصيت جارتي تشتريلي" هي عبارات متكررة تدل على أهمية مجتمع الجيرة ودوره كداعم أساسي .

وغالباً ماتكون ظروف الجيرة متشابهة، الأمر الذي يسمح بتكوين نوع من الترابط والتقارب على مستوى الجيرة قد يصل إلى درجة عالية من القوة، إلا أن الأمر ليس على هذه الصورة أحياناً، إذ يوجد في محيط الجيرة من هم أفضل حالاً على المستوى المادي ومن لا يبدون أي رغبة في التعاون مع الآخرين، وقد تقف حواجز كاللغة بين السعوديين وغير السعوديين والاختلاف في الأصول بين السعوديين أنفسهم كعائق دون تحقيق تلك الروابط.

وتشير الأخباريات إلى أنهن يلجأن إلى المساعدات العائلية، خصوصاً في وقت الأزمات الطارئة التي قد يكون لها وقع كارثي على أسرة الفقيرة كالتهديد بالسجن أو الطرد من المنزل، حيث تعمل القيم العائلية كالتكافل العائلي والتراحم كمحرِّك لهذه المساعدات وكأساس ترتكز عليه المرأة عند طلبها للمال. ولكن هذه الخطوة لا تعمل بشكل فعال في الكثير من الأحيان وحتى في حالة نجاحها فإنها تتحول إلى مصدر إزعاج وربما تسبب العديد من الخلافات العائلية، حيث تتساوى في الغالب المستويات الاقتصادية وخصوصاً لدى أقرباء

الدرجة الأولى، ويصبح الاقتطاع من أموال الأقرباء بمثابة حرمان لأسرهم، مما يؤثر على استعدادهم لتقديم المساعدات أو الامتناع عن تقديمها تماماً، وتجد الفقيرة نفسها في أغلب الأحيان في حالة من العزلة والجفاء الأسري بسبب حاجتها المستمرة.

حرية الحركة: تلاشي مظاهر الإقصاء في حضور الفقر والحاجة

يعمل التضييق على حرية الحركة لدى النساء كإحدى الآليات التي ترسخ من خلالها الأنظمة البطريركية سلطتها لضمان إبقاء المرأة في معزل عن المجال العام الذي يصبح فضاءً ذكورياً بامتياز، بحيث تعد تحركات المرأة فيه غير مقبولة وتشكل مصدر إزعاج ينبغي السيطرة عليه، وذلك بتقنين حركة المرأة والحد منها وربط السيطرة على حركتها باستمرارية النظام الاجتماعي الذي تحتل المرأة أدنى درجاته.

وقد ساهمت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي من الحد من سطوة النظام البطريركي بحيث لم يعد قادراً على مقاومة آثار تلك التغيرات الحاصلة في حياة المرأة وخصوصا في المدن، حيث ساهم التعليم والعمل في المجتمع الحديث في تهيئة فرص خروج المرأة بعد أن لازمت المنزل لسنوات طويلة كجزء من نظام عزل المرأة عن الحياة العامة في المدينة، على عكس النساء في القرى والبوادي، حيث تساهم المرأة في عملية الانتاج كفاعل رئيسي مما يتيح لها المجال للحركة بشكل أكثر مرونة[٣٨]. هذه التغيرات وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لم تساهم بشكل فعال في تقويض أركان النظام البطريركي الذي يستمد قوته من الموروث الثقافي والاجتماعي إضافةً إلى صعوبة الحركة في المدينة التي تتقيد فيها حركة المرأة قسراً بسبب غياب وسيلة المواصلات التي تمكنها من التحرك بحرية.

إن تحمل معظم الاخباريات مسؤولية البحث عن مصادر إضافية للدخل ونجاحهن في الحصول على مداخيل مادية تتخذ صفة الاستمرارية في بعض الأحيان معتمدات بذلك على قدراتهن الفردية ونجاحهن في تكوين شبكات إجتماعية، قد ساهم في إحداث بعض التغيرات الهامة في مسألة إحكام الرجل على حرية الحركة لديهن بصورة تجعل من الممكن القول أن الرجل أصبح يدفع المرأة دفعاً في العديد من الحالات للخروج والاحتكاك بالرجال أحياناً، من أجل توفير المال الذي ينتهي به الأمر إلى الحصول عليه أوعلى جزء منه في أفضل الأحوال، متسامحاً في ذلك مع ما كان يعده في السابق أمراً لا يمكن قبوله أوالتجاوزعنه، فالقيام بما يمكن أن يطلق عليه "التسول المقنّع" أصبح جزءاً من واقع حياة المرأة الفقيرة تقوم المرأة به بموافقة وتشجيع من الرجل الذي يجد تحرجاً من تعريض نفسه إلى مذلة الحاجة وسؤال الناس، إضافةً إلى حماية نفسه من نظرة المجتمع اليه كرجل فشل في القيام بمسؤولياته الأسرية التي تقتضي منه البحث عن مصادر دخل إضافية لايستطيع إيجادها في ظل إفتقاره إلى المهارات المناسبة للقيام بذلك.

ولقد ساهم امتلاك المرأة الفقيرة لحرية الحركة في تعزيز قدرتها على التصرف في المجال العام والتعامل مع مؤسساته، فهي تملك معرفة واسعة بالبيئة المحيطة بها، وبالإجراءات الحكومية التي تتعلق بحصولها على المساعدات الرسمية أوتسجيل الأبناء في المدارس أومتابعة مواعيد المستشفيات، عدا عن معرفتها بأسعار السلع وأماكن تواجدها بأسعار تتناسب مع ميزانيتها، فضلاً عن إمتلاكها معرفة جيدة بالشوارع والطرقات وأحياء ومرافق المدينة المختلفة وخصوصاً في المناطق المحيطة بها.

خاتمة :

كسرت المرأة الفقيرة العديد من القوالب الجاهزة التي طالما وصفت بها النساء في المجتمع السعودي، حيث تم تصويرهن على أنهن ضحايا قليلات الحيلة أمام ما يواجهن من قهر وتمييز، كما ساهمت في تأكيد الاعتراضات التي ساقتها اثنوغرافيات نسويات مثل ليلى

أبو اللغد حول حقيقة أوضاع النساء في المجتمعات الإسلامية شديدة الخصوصية، بحيث ابتدعت النساء الفقيرات، كغيرهن من النساء السعوديات، أشكالاً من المقاومة هي وليدة السياق الخاص الذي يعشن فيه، وهي أيضاً متلائمة مع طبيعة وضعهن ومكانتهن داخل علاقات القوة التي تحكم وضع المرأة في المجتمع السعوي. وعلى أية حال، فقد حسمت المرأة الفقيرة عملياً كل هذا الجدل حول قدرة المرأة على المقاومة والبقاء والاستمرارية في ظل ظروف غير منصفة، في حين أنه مازال لم يحسم فكرياً ونظرياً في المجتمع، بحيث قدمت وجهاً من أوجه اعتراض المرأة على أوضاعها ولكن من دون أن يتخذ هذا الاعتراض صبغة تحدي أو مواجهة، بل اتخذ طريقاً ذرائعياً سمح لها بالاستفادة من الموارد المتاحة لها.

أحد أشكال هذه المقاومة تمثل في قدرة المرأة الفقيرة على فرض حضورها وتعزيز مكانتها داخل الأسرة على الرغم من افتقارها للأدوات المساندة لذلك، كما تجلى الأمر بوضوح في قدرتها على اقتحام المجال العام الذي تم تقييده من قبل الدولة والمجتمع على حد سواء، والذي هو موضوع عملية تفاوض تتقاطع فيها أمور المسموح والممنوع على المرأة، بحيث استطاعت الحصول على تنازل ضمني من الرجل عن دوره الأساسي كمصدر للدخل ومالك للثروة ومتحكم بوضع النساء داخل المنزل وبحركتهن، وحصلن على حرية حركة أكبر ضمنتها لهن الحاجة المتزايدة للحصول على المال وتحقيق متطلبات الحصول عليه والتي تستلزم الخروج وطلب المساعدة، مستفيدات من شبكة علاقاتهن الاجتماعية التي تساهم في توفيرها، مما ساهم في تمكينها من التحكم نسبياً في حرية حركتها للوصول للمصادر المادية والقانونية التي تسمح لها بتلك الحركة. بحيث استفادت من كل ذلك في تطوير استراتيجيات بقاء تمكنها من الاستمرار في مجتمع يحمل الكثير من السمات التي تجعل من وجود امرأة فقيرة سعودية فيه أمراً بالغ الصعوبة. فعندما يتسم المجتمع بصورة نمطية تصور أفراده على أنهم يعيشون حياة الترف والرفاهية المطلقة، يصبح الفقر وصمة يشعر بها الفقراء قبل غيرهم، وهو مجتمع تخضع المرأة فيه لعلاقات سلطة أنتجت في سياق اجتماعي تاريخي لتصبح الأكثر تطرفاً من بين علاقات السلطة بين النساء والرجال في المجتمعات الحديثة، وهو في ذات الوقت مجتمع استهلاكي تتوفر فيه منتجات أكسبتها الدعايات وطرق الترويج المختلفة أهمية ساهمت في توسيع دائرة الضروريات الحياتية، لتشمل الرغبة في تملك سلع استهلاكية بعينها يشعر من ليس لديه القدرة على امتلاكها أو توفيرها بالعجز والحرمان.

التوصيات:

أولاً: على الرغم من مجانية التعليم في المملكة إلا أن الكثير من الفقيرات هن إما أميات أو تم تسربهن من المدارس في مراحل تعليمية مبكرة، من أجل ذلك يجب الاهتمام بتعليم فتيات الأسر الفقيرة وضرورة وضع الآليات التي تضمن إكمالهن لتعليمهن، مثل وضع برامج توعية للأسر وللنساء على وجه الخصوص، وربط تعليم الفتيات بامتيازات تحصل عليها الأسر من أجل تشجيعهم على الاهتمام بتعليم بناتهم.

ثانياً: الاهتمام بالتعليم المجدي كالتعليم المهني والفني مع ضمان الحصول على التدريب والتأهيل الذي يتناسب مع احتياجات ومتطلبات الفرص المتاحة في سوق العمل.

ثالثاً: الاهتمام بزيادة فرص عمل المرأة، وتذليل العقبات التي تمنع من تحقيق ذلك، وتسهيل عملية الوصول لسوق العمل، والتوسع في توفير المشاريع المولدة للدخل، والتي تضمن مشاركة المرأة في العمل والإنتاج من خلال تسهيل الحصول على القروض الميسرة، خاصة المتصلة بالصناعات الصغيرة، والوصول إلى أسواق التوزيع، وتوفير الآليات التي تدفعها وتساعد في نجاحها.

رابعاً: زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي التي لا تتناسب مع تكاليف المعيشة ومتطلبات الأسر وخاصة في المدن، وضرورة ضمان حصول النساء على مستحقاتهن، مع ضرورة القيام بمسح شامل للأسر الفقيرة، لتحديد الأسر الأكثر فقراً والتي تحتاج إلى تدخل علاجي سريع يضمن خروجها من دائرة الفقر.

---

[1] Charlotte Wrigley-Asante (2009) Men are Poor but Women are Poorer: Gendered Poverty and Survival Strategies in the Dangme West District of Ghana, Norwegian Journal of Geography, Vol. 62, 161-170

[٢] يشمل مصطلح المجال العام ،من بين مايشمله، جميع ما يقع تحت الملكية القانونية للدولة والمجتمع من الفضاءات الحضرية، وبذلك تصبح المؤسسات الحكومية والمدارس والجامغعات وحتى المتنزهات والحدائق والصحف والمقاهي والانترنت فضاءات عامة. وقد تم مناقشة مفهوم المجال العام في مواضع كثيرة لدى إيرفنغ غوفمان منها: Goffman Erving (1966) Behavior in Pubilc Places: Notes on the Social Organization of Gathering, New york: free press.

[٣] انتوني غيدنز، علم الاجتماع ، ترجمة : فايز الصياغ، مؤسسة ترجمان، عمان

[4] فاطمة المرنيسي (٢٠٠٥) ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء ازرويل، المغرب: المركز الثقافي العربي

[5] Ann Chamberlain (2006) A History of Women's Seclusion in the Middle East: The Veil in the Looking Glass, New York: Haworth Press

[6] Richard T. Antoun (1968) On the Modesty of Women in Arab Muslim villages: A Study in the Accommodation of Traditions", American Anthropologist, vol: 70, No: 4, 671-695

[7] Peter C. Dodd (1973) "Family Honor and the Forces of Change in Arab Society", International Journal of Middle East Studies, vol: 4, 40-54

[8] J. Abu-Lughod (1961) "Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case", American Journal of Sociology, vol: lxvii, 22-32

[9] Siham A. Alsuwaigh (1989) "Women in Transition: The Case of Saudi Arabia", Journal of Comparative Family Studies, vol: 20, No: 1, 67-78

[10] Saneya Saleh (1970) " Women in Islam: Their Status in Religious and Traditional Culture", International Journal of Sociology of the Family, vol: ,35-42

[11] David Mandelbaum (1988) Women's Seclusion and Men's Honor: Sex Roles in North India, Bangladesh and Pakistan, Tucson: University of Arizona Press

[12] Kari Bergstrom Henquinet (2007) "The Rise of Wife Seclusion in Rural South-Central Niger", Ethnology, vol: 46, No: 1, 57-80

[13] Coles, C. and B. Mack (1991) Women in Twentieth-Century Hausa Society. Hausa Women in the Twentieth Century, eds. C. Coles and B. Mack, pp. 3-26, University of Wisconsin Press.

[14] Mernissi, F. (2003) Them Meaning of Spatial Boundaries, Feminist Postcolonial Theory: A Reader, eds. R. Lewis and S. Mills, pp. 489-501, Edinburgh University Press

[15] Hanna Papanek (1971) "Purdah In Pakistan: Seclusion and Modern Occupations for Women", Journal of Marriage and the Family, vol: 11, 517-530

[16] Hanna Papanek (1973) "Purdah: separate Worlds and Symbolic Shelter", Comparative Studies in Society and History, vol: 15, No: 3, 289-325

[17] J. Pitt-Rivers (1965) "Honour and Social Status" In J.Peristiany (ed.) Honour and Shame: the Values of Miditerranean Society. London: Wedenfield and Nicolson, pp 19-78

[18] K. Nikki & L. Beck (1978) Women in the Muslim World, London: Harvard University Press

[19] K. Davis (1966) "Sexual Behaviour" In R. Merton & R. Nisbet (eds.) Contemporary Social Problem. New York: Harcourt, Brace & World, INC. pp 322-337
[20] Ibid,167
[21] Sylvia Chant (2007)Ibid,31
[22]Loubnal H. Skalli (2001) Women and Poverty in Morocco: The Many Faces of Social Exclusion, Feminist Review, Vol. 69, 73-89

[23] Ibid,101
[24] J. Pahl (1989) Money and Marriage, London: Macmillan
[25] Millar, J. (1999) Gender, Poverty and Social Exclusion. Paper presented at the conference Beyond the Feminization of Poverty, November 29-30 (University of Padova)
[26]

[27] Mayra Buvinic and Geeta Rao Gupta (1997) Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?,U.S.A: The University of Chicago Press
[28] Ibid, p. 264
[29] Elisabetta Ruspini (2001) Ibid, p.110
[30] Ibid, p. 111
[31] L. Skalli (2001) Women and Poverty in Morocco, Ibid.... للمزيد حول تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل أنظر
[32] Philip Amis (1995) Making Sense of Urban Poverty, Environment and Urbanization, vol. 7, No. 1, 145-157
[33] Ibid, p. 14
[34] Ibid, p. 148
[35]LoubnaSkalli (2001) Women and Poverty in Morocco: The Many Faces of Social Exclusion, Ibid, p. 77
[36] Philip Amis (1995) Making Sense of Urban Poverty, Ibid, p.151
[37] Rachel Masika, Arjan de Haan and Sally Baden (1997) Urbanisation and Urban Poverty: A Gender Analysis, Report No 54 prepared for the Gender Equality Unit, Swedish International Development cooperation Agency
[38] يعتبر كل من نيفينز ورايت أن الفروقات بين النساء في المدينة والنساء في البادية من حيث مساحة الحرية والقدرة على الحركة تميل لصالح المرأة البدوية، وللمزيد يمكن مراجعة : Nevins, E. M, & Wright, T (1969). World without time; the Bedouin, New York: John Day Co..

المراجع

المراجع العربية:

١. الحيدري، إبراهيم (٢٠٠٣) النظام الأبوي واشكالية الجنس عند العرب، بيروت: دار الساقي.
٢. الشبيكي، الجازي محمد(٢٠٠٤) المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، بحث مقدم للقاء الوطني الثالث للحوار الفكري المقام بالمدينة المنورة، تاريخ الدخول ٢٠١٣/٨/٢٢ من موقع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني http://kacnd.org/third_national_meeting.asp.
٣. شرابي، هشام (٢٠٠٠) البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة: بيروت.
٤. غيدنز، أنتوني (٢٠٠٥) علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
٥. المرنيسي، فاطمة (٢٠٠٥) ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء ازرويل، المغرب ، المركز الثقافي العربي.
٦. الناجم، مجيدة، (٢٠١٢) فقر المرأة من منظور نوعي: دراسة مطبقة على المستفيدات من الجمعيات الخيرية بالمنطقة الشرقية مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، حلوان، العدد ٥٦ ، ٧٧-٩٢.
٧. وكالة الضمان الاجتماعي(١٤٣٢) الكتاب الإحصائي السنوي للعام المالي ١٤٣٢-١٤٣٣، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.

المراجع الأجنبية

1. Abu- Lughod, Laila (2002). Do Muslim women really need saving? Anthropological reflections on cultural relativism and its others. American anthropologist, Vol. 104(3),783-790
2. Abu-Lughod,L. (1961) Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case, American Journal of Sociology, vol: 67, 22-32.
3. Al- Hussain, A. Poverty in Modern Saudi Society Causes, Consequences, and Government Policies, M.A Dissertation, Durham University, Durham UK.
4. Alsuwaigh, S. (1989) Women in Transition: The Case of Saudi Arabia, Journal of Comparative Family Studies, vol: 20 (1), 67-78.
5. Amis, Ph. (1995) Making Sense of Urban Poverty, Environment and Urbanization, vol. 7 (1), 145-157.
6. Antoun, R. (1968). On the Modesty of Women in Arab Muslim villages: A Study in the Accommodation of Traditions, American Anthropologist, vol: 70, No: 4, 671-695.
7. Buvinic, M. and Gupta, G. (1997) Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?, Chicago: The University of Chicago Press.
8. Chamberlin, A. (2006). A history of women's seclusion in the Middle East: The veil in the looking glass. New York: Haworth Press.
9. Chant, S. (2007) Gender, Generation and Poverty: Exploring the Feminization of Poverty in Africa, Asia and Latin America, Cheltenham: Edward Elgar.
10. Coles, C. and Mack, B. eds (1991) Women in Twentieth-Century Hausa Society. Hausa Women in the Twentieth Century, Wisconsin, University of Wisconsin Press, pp. 3-26 .
11. Davis, K. (1966) Sexual Behaviour In R. Merton & R. Nisbet (eds.) Contemporary Social Problem. New York: Harcourt, Brace & World, INC. pp 322-337.
12. Deere C, et al. (2012). Gender Inequality in Asset Ownership in Latin America: Female Owners versus Household Heads, Development and Change 43 (2), 505–30.
13. Dodd, P. (1973) Family Honor and the Forces of Change in Arab Society, International Journal of Middle East Studies, vol: 4, 40-54.
14. Henquinet, K. (2007) The Rise of Wife Seclusion in Rural South-Central Nigeria, Ethnology, vol: 46 (1), 57-80.
15. Jehoel-Gijsbers, G. & Vrooman,, J. (2007). Explaining Social Exclusion; A Theoretical Model Tested in The Netherlands. The Netherlands Institute for Social Research/SCP.
16. Joseph, S. (1999) Intimate Selving in Arab Families: Gender, Self and Identity, Syracuse: Syracuse University Press.
17. Mandelbaum, D. (1988) Women's Seclusion and Men's Honor: Sex Roles in North India, Bangladesh and Pakistan, Tucson, University of Arizona Press.
18. Mernissi, F. (2003) Them Meaning of Spatial Boundaries, Feminist Postcolonial Theory: A Reader, eds. R. Lewis and S. Mills, Edinburgh, Edinburgh University Press, pp. 489-501.
19. Millar, J. (1999) Gender, Poverty and Social Exclusion. Paper presented at the conference Beyond the Feminization of Poverty, November 29-30 University of Padova.

20. Moghadam, V. (1997) The Feminization of Poverty: Notes on a Concept and Trend, Women's Studies Occasional Paper No.2 Normal: Illinois State University.
21. Nikki, K. & Beck, L. (1978) Women in the Muslim World, London: Harvard University Press.
22. Pahl, J. (1989) Money and Marriage, London: Macmillan.
23. Papanek,H. (1971) Purdah In Pakistan: Seclusion and Modern Occupations for Women, Journal of Marriage and the Family, vol: 11, 517-530.
24. Pitt-Rivers, J. (1965) Honour and Social Status In J.Peristiany (ed.) Honour and Shame: the Values of Miditerranean Society. London: Wedenfield and Nicolson, pp 19-78.
25. Ruspini, E. (2001). The study of women's deprivation: How to reveal the gender dimension of poverty. International Journal of Social Research Methodology. Vol 4 ,101-118.
26. Saleh, S. (1970) Women in Islam: Their Status in Religious and Traditional Culture, International Journal of Sociology of the Family, vol: ,35-42.
27. Skalli, L (2001) Women and Poverty in Morocco: The Many Faces of Social Exclusion, Feminist Review, Vol. 69,73-89.
28. Wrigley-Asante, C. (2008). Men are poor but women are poorer: Gendered poverty and survival strategies in the Dangme West District of Ghana. Norsk Geografisk Tidsskrift - Norwegian Journal of Geography, 62(3), 161-170.
29. Zinn, M. (2000) Feminism and Family Studies for a New Century. Annals of the American Academy of Political and Social Science Vol. 571, 42–56.